رأي القدس

قانون اسرائيلي نازي في عنصريته

■ كشف حكم صادر عن المحكمة العليا الاسرائيلية امس بمنع الفلسطينيين المتزوجين من اسرائيليين عرب من الحصول على حق الاقامة والجنسية، عن مدى عنصرية الدولة العبرية، وانتهاكها لحقوق الانسان، مثلما كشف ايضا عن زيف ديمقراطيتها ونظامها القضائي وافتقاره الى العدالة، وصدور احكامه بناء على اعتبارات سياسية صرفة لا علاقة لها بالقانون.

الدستور الاسرائيلي يمنح الجنسية لاي شخص يثبت ان احد جديه على الاقل كان يهودياً، ولكن هذا الدستور يرفض لم شمل الاسر العربية، ويعامل مواطني الدولة العبرية من الاصول العربية على انهم مواطنون من الدرجة العاشرة، ممنوع عليهم الزواج من اقربائهم الذين يعيشون على بعد بضعة كيلومترات من قراهم وبلداتهم.

خطورة القانون الجديد لا تكمن في عنصريته فقط، وانما ايضا في المآسي الانسانية التي ستترتب عليه، فهناك آلاف الاسر الفلسطينية تواجه الان التفريق بين اركانها، فليس امامها غير خيارين، الانفصال، او العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة،

اسرائيل وببساطة شديدة تمارس ابشع انواع التمييز العنصري ضد اصحاب الارض الاصليين، بل وتتفوق على النظام العنصري الابيض في جنوب افريقيا في هذا الصدد.

النظام العنصري في جنوب افريقيا لم يقل اصحابه ومنظروه انهم اضطهدوا على يد النازية، وفقدوا ستة ملايين في المحرقة، وابتزوا العالم بأسره بفعل هذه الجريمة النكراء، مثلما يقول الاسرائيليون حالياً.

الاسرائيليون ضحايا التمييز العنصري على يد النظام النازي في المانيا يمارسون ابشع انواع العنصرية ضد الاقلية العربية، لانها عربية، مسيحية واسلامية، وليست يهودية.

الاسرائيلي اليهودي يستطيع الزواج، ممن يشاء ومن اي ديانة كانت، ومن اي بلد على الخريطة، ويجد كل المساندة والدعم من حكومته، ولكن الاسرائيلي العربي محروم من اشياء كثيرة اساسية، من ابرزها حقه في الزواج ممن يحب.

العالم الغربي الذي يقدم للدولة العبرية المليارات من الدعم المادي، وما هو اضخم منها من الدعم المعنوي والسياسي، يعتبرها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الاوسط، ولكنه يغض النظر عن جرائمها ضد المواطنين العرب في الضفة والقطاع التي تبدأ بالقتل والاغتيال وتدمير البيوت فوق رؤوس اهلها، وتنتهي بقلع الاشجار وفرض الحصار الاقتصادي التجويعي.

الان وبعد خنق ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع، وقتل العشرات منهم شهرياً معظمهم من الاطفال، جاء دور اذلال اشقائهم في المناطق المحتلة عام 1948، وقرار المحكمة الاسرائيلية العليا هو خطوة اولى في هذا الصدد.

العالم الغربي المنافق الذي يضع العديد من الدول الاسلامية والعربية على قائمة الارهاب وانتهاك حقوق الانسان ويفرض عليها حصارات وعقوبات اقتصادية تحت هذه الذريعة، يصمت على هذه الممارسات العنصرية الاسرائيلية، مثلما صمت على بناء الجدار العنصري المدان من قبل محكمة العدل الدولية، والمجازر الاسرائيلية اليومية في الضفة الغربية، وقطاع غزة.

تفريق الزوج عن زوجته وتشريد اطفاله بمقتضى قرار المحكمة العليا الاسرائيلية الصادر امس هو اشد انواع الارهاب واقساها. مثلما هو عنوان كبير للظلم الواقع على عرب الاراضي المحتلة الذين من المفترض ان يكونوا مواطنين من الدرجة الاولى يتساوون امام القانون مع اقرانهم اليهود في الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط.

ممنوع على العربي ان يكون سفيراً او وزيراً، او ضابطاً كبيراً في الجيش، وبات الآن ممنوعاً من الزواج بمن يحب، هل هناك عنصرية اكثر من هذه العنصرية؟

لبنان يمسرح المداخل الصعبة إلى مجتمعه المدني المنسي..

مطاع صفدي *

■ ليس لبنان وحده من بين أقرانه من الدول العربية الذي تتناسى حكوماته المشكلات الحياتية الملحة تحت وطأة التحولات السياسية التي تهز بنيانه الهش خاصة خلال هذا العام الأخير الذي أمسى يؤرخ بانتهاء الوصاية السورية. إنها حالة شاملة لمختلف مجتمعاتنا المحكوم عليها بالصمت إزاء أية قضية أساسية تنتابها، ما خلا بعض الإشارات العابرة على لسان أحد الحكام أو الشاردة في صحيفة ما. لا أحد من هؤلاء الناس يهتم بشؤون الناس. من هنا تبرز فرادة الظاهرة الجماهيرية التي راحت تطبع معالم الحياة السياسية ومفاجآتها المتوالية في لبنان خاصة. فقد أتحفنا لبنان مرة أخرى في الأسبوع المنصرم بتظهير جديد لقطاع كبير من جماهيره، بقذف ألوف مؤلفة إلى شوارع بيروت وساحاتها للإعلان عن موقف إجتماعي في شكله، سياسي جذري في مضمونه. ومع ذلك تغلبت المطالب الحياتية هذه المرة كما كانت إرادة الأحزاب المنظمة لها. وتقيدت جحافل الناس بإنضباط صارم إحتياطاً ضد كل انحراف عن الأهداف المرسومة، أو استغلال تخريبي للهيجان الشعبي في أفخاخ أمنية مرسومة.

هل هي التحولات المبشرة بعودة الجمهور كلاعب رئيسي في حقل المبادرات المصيرية، بعد طول قمع وغياب قسري وشلل متفاقم، كما هو الحال المستمر والمزمن لمعظم الجماهير العربية. فمنذ عام بدأ اختراع المظاهرة شبه المليونية في هذا البلد الصغير الذي لا يتجاوز عدد سكانه بضعة ملايين قليلة فقط. أي أن ما يقرب من ربع أو ثلث سكانه يمسون حاضرين بأجسادهم، وليس بآرائهم فقط، عند كل منعطف من الحالة الاستقلالية الجديدة، المعرضة للتشويه والإحباط الخافي والعلني. فبعد أن جرت محاولات اختطاف للحقائق السياسية المترتبة على الاستقلال، وتوظيفها في خدمة مشاريع للوصاية الدولية، وإطلاق يد السفارات الأجنبية، والأمريكية بخاصة، ومنحها حرية التدخل والإشراف والتوجيه اليومي لأبسط شؤون البلد وأصغر التفاصيل فيما يتعلق بسلوك الوزارات والأحزاب التقليدية الموالية لها، نقول بعد هذا الفيض غير المسبوق من الاهتمامات الدولية المكشوفة التي تنصب على مفاصل الحياة السياسية للبنان، وكأنه أصبح أحد أخطر مراكز الثقل والتأثير في المنطقة كلها من حوله، تبرز مسائل الإصلاح لقضاياه اليومية المعلقة، لتأخذ ذات المسار للشأن السياسي المختطف دولياً، أي مختطفة أيضاً، ولكن محلياً من قبل ذات الطبقة الحاكمة التي ساعدت على إفساد مرحلة الطائف، والتعجيز في تحريف بنودها وتحويل البلد إلى مزارع سلب ونهب تحت شعارات إعادة الإعمار دائماً للبنان المنكوب في السلم كما في الحرب.

«ورقة الإصلاح» التي تطرحها حكومة ما يسمى بالأكثرية، والموصوفة من المعارضة بالأكثرية الوهمية، هذه الورقة لا ترى سبيلاً إلى شيء محسوس مما تشكو منه غالبية الشعب سوى إملاء خزينة الدولة الفارغة بزيادة الضرائب، وانتقاص الحقوق الضئيلة أساساً للموظفين والإلتفاف على الضمان الإجتماعي. في الوقت الذي يسمع الجمهور كل يوم عن أخبار الاستثمارات ذات الأرقام الفلكية، الواردة أو المنتظر ورودها مع عرب النفط القادمين إلى الاصطياف في عشرات من الفنادق الكبرى المفرطة في الضخامة وفي فحش الفخامة. كأنما يُراد لفقراء البلد أن يتحولوا إلى شركاء للأغنياء في ضربة ساحر.

هذا الاصلاح هو من النوع الذي تبشر به «الليبرالية الجديدة» بعد أن أضحت هي الوصية الحقيقية على لبنان، تغزوه بكامل عدتها المعهودة والمجربة في العديد من دول أوروبا الشرقية الخارجة من العصر السوفييتي، والمرشحة لديمقراطية العولمة. أهم ما في عدة الشغل السيطرة التامة على مختلف وسائل الإعلام، والاشتغال في فبركة أحلام يقظة طفولية مخادعة موجهة إلى الأجيال الصاعدة تحديداً، لتحييدها عن أية اهتمامات جدية بالشؤون العامة. من هنا يبدأ التخطيط الجديد للاستيلاء على العقل العربي انطلاقاً من هذه الأجيال المراهقة والشابة، الرازحة في واقعها تحت أثقل الهموم المتعلقة بمستقبلها المسروق منها سلفاً، والمدفوعة إلى الهجرة، إلى شتى الانحرافات، إلى أشداق البطالة الكاسحة التي تنتظرها، والغربة القسرية وهي في أوطانها.

لبنان يمارس هكذا مهمته المفروضة عليه من قبل أسياده المتتابعين عليه خارجياً وداخلياً في كونه حقل تجارب لنماذج من المخططات التكتيكية المعدة للتصدير إلى محيطه، تنفيذاً لاستراتيجيات هادفة إلى قولبة شعوب كاملة، إلى إعادة صياغة تكوينها العقلي والثقافي الذي لم يعد يكتفي كما في الماضي، بتغيير أنظمة حاكمة، أو بالحفاظ على صنائعها السابقة من هذه الأنظمة، بل صار الفكر والمعتقد الديني والأيديولوجي، ومناهج التربية والتعليم، هي الهدف المركزي المتمثل ليس في فرض الاستتباع السياسي فقط، بل في السيطرة على حراك المجتمع نفسه في مجالاته المختلفة.

كل تغيير قد يفوز به حراك المجتمع بفعل قواه الطبيعية غداً مهدداً بسرقته، وإعادة إنتاجه ضداً على أهدافه الأصلية. ولبنان الذي اعتقد أنه استرد حريته واستقلاله، وأنه سيكون سيد نفسه، وصانع مقدراته بذاته وحدها، لا تكاد طلائعه المثقفة والفاعلة تشعر اليوم أن وطنها قد استطاع أن يمسك في الحد الادنى بدفة سفينته. وأنه بات ليس أسيراً، وكما كان دائماً، للتقسيم والتقاسم الطائفي فحسب، بل بات معرضاً للمحاصصة المتنازع عليها سياسياً إقتصادياً بين قوى الأمر الواقع المستجد. وهي متنوعة وشديدة التنافس بينها، وليس ثمة قوة بينها متفوقة نهائياً على سواها. ولذلك تعمد الى الاستقواء بتدخلات السفارات الغربية، وبالتحالفات المتأرجحة، مع بعض الدول العربية، والنفطية منها تحديداً، تستثمر صفات من مثل الأهلي والوطني والقومي والأجنبي، في معترك التقاتل على حصص النفوذ وما يتبعها من جوائز الفوز بالمنافع العاجلة.

لكن لبنان يفاجئ الجميع دفعة واحدة بإعادة فرض الظاهرة الجماهيرية، حين تذكّر كل الأطراف حتى منظميها وليس معارضيها فقط، بالقوة الأساس الممثلة للشرعية الشعبية التي تفرض على بقية القوى الاصطفاف المادي والمعنوي خارجها. تجبرها بغتة على مراجعة حساباتها، كأن تسأل نفسها: أين هي من كل هذا الذي يحدث في الشارع. خاصة وأن ما تحدثه الظاهرة الجماهيرية هذه المرة قد تعدى الطرح المستهلك للشعارات الشعبوية والسياسوية المكررة. هناك هموم عامة، بل مادية مجسدة، وتستمد صدقيتها من اتصالها الحسي واليومي بحياة كل فرد. وبالتالي تبرز خارطة الوحدة الأصلية الجامعة للناس ما فوق خرائط الطوائف والمذاهب واصطفافات المحاصصة في التسلط والنهب والاستغلال المعمم.

ذلك هو الجواب على إشاعة التساؤل فيما إذا كان لبنان الفائز باستقلاله قادراً على توظيف حريته المستعادة في اجتياز جسر العبور الصعب، والمستعصي عليه وأمثاله من محيطه العربي حتى اللحظة، من عصر المجتمع القبلي، أو المجتمع اللااجتماعي، إلى ضواحي المجتمع المدني، ومن مرحلة ما قبل الدولة، أو السلطة الفئوية، إلى دولة المشروعية الجماعية.

التحليل العلمي لا يزال يعتبر أن تحدي العبور الصعب هذا وتجاوز ما قبلية المجتمع والدولة إنما يشكل التحدي المركزي لإشكالية السبل المتاحة للانتهاء من الحلقة المفرغة الآسرة لجدلية التخلف والتقدم. ولبنان المستقل (الجديد) يمسرح تناقضات هذه الحلقة بالأصالة عن نفسه أولاً وبالوكالة عن أشقائه العرب المتابعين دائماً لأحداثه وتحولاته، كأنها هي كذلك من أحداثهم، وإن صمتت مجتمعاتهم، وعجزت عن الجهر الفعال بتطلعاتها المغيبة. لكن الخشية المتكررة أن تنزل الأستار مجدداً على المسرح اللبناني، وتنقلب أحلامه وأحلام أمته معه إلى مجرد أضغاث أوهام..

* مفكر عربي مقيم في باريس

الانتخابات السعودية والضالة المنشودة

د. مضاوي الرشيد *

■ يتساءل المرء عن جدوى الانتخابات في ظل الانظمة القمعية، خاصة عندما ينضم نظام كالنظام السعودي وهو القائم على الاستفراد بالقرار وتزييف الشورى الحقيقية الى قائمة الانظمة الاستبدادية التي تروج لانتخابات محدودة معتبرة اياها خطوة حاسمة تقود البلاد والعباد الى عصر المشاركة السياسية. منذ عام 2005 نستطيع ان نجزم ان حمى الانتخابات قد تفشت في السعودية تحت مظلة استبدادية واضحة وفي الصحافة والاعلام جاء دور الانتخابات الطلابية وشيوخ القبائل ولن نستبعد ان تروج الآلة الاعلامية السعودية لمشروع «انتخاب الملك» في المستقبل وهو مشروع قد لمح له أحد الامراء في السابق.

اصبحت الانتخابات اليوم وسيلة من أجل تحقيق أهداف متعددة ليست المشاركة السياسية الفعلية منها وكذلك ليس تداول السلطة من ضمنها. اذن ما هو الهدف وراء مثل هذه الانتخابات والتي هي أشبه ما تكون بورق الجدران الذي يخفي وراءه التجاعيد والثقوب وشيخوخة الاعمدة؟ الانتخابات في ظل الانظمة القمعية هي جزء من سياسة السلطة، فهي اولا واخيرا محاولة لكسب شرعية جديدة في اوقات حرجة للغاية. لم يطرح النظام السعودي مشروع الانتخابات إلا بعد ان سقطت شرعيته التقليدية والتي بنيت على محورين، المحور الاول تمثل في المنظومة الدينية اذ انه استمد شرعيته من منطلق هيمنته على الاماكن المقدسة ومقولات تطبيق الاسلام والدفاع عن المسلمين. توالت الاحداث التي شككت في هذه الشرعية، فمقولة تطبيق الاسلام والحكم بما انزل الله سقطت في مذبحة التاريخ واحداثه المتسارعة منذ نهاية السبعينات بدءاً بحركة جهيمان ومرورا بحرب الخليج الثانية وانتهاء بأحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر وما تبعها من عنف على الساحة السعودية لم يحسم مصيره بعد ولا حتى تبعياته. فنظام لم يستطع ان يحمي جغرافيته إلا بمساعدة خارجية لا يستطيع ان يستمر في التشدق بمصداقية اسلامية. المحور الثاني للشرعية السعودية انطلق من الترويج لمقولات الانجاز الحضاري والتنمية، اذ اعتبر النظام نفسه مصدر النعمة والرخاء. استطاع النظام ان يضلل العالم وشعبه من خلال جداول الاحصاءات والتي هي مولعة بكمية التنمية وليس مضمونها. بنى النظام الطرق والمدارس والمستشفيات واعتبر هذا البناء جزءا من شرعية تبنى على مفهوم الانجاز متناسيا ان التنمية الحقيقية ليست في الكمية بل في النوعية. وعندما علم الجميع ان حتى الكمية هذه هي رهينة الاقتصاد العالمي وتذبذباته بدأت شرعية التنمية تتلاشى تحت وطأة التغييرات الاقتصادية، خاصة في الثمانينات. ورغم ان النظام السعودي اليوم يحاول جاهدا استغلال الطفرة النفطية الحالية من اجل اعادة المصداقية لشرعية الانجاز إلا ان انهيار سوق الأسهم السعودي منذ بضعة اشهر اثبت انه مهما طار سهم وارتفع إلا كما طار وقع.

بانهيار ركيزتي الشرعية السعودية الاسلامية والتنموية نجد ان النظام وجد بالانتخابات الضالة المنشودة من اجل اعادة صياغة هذه الشرعية على أسس بدأت المطالبة بها تأتي من خارج المملكة بالاضافة الى داخلها. تلجأ عادة الانظمة الاستبدادية الى الانتخاب من اجل تحقيق بعض المكاسب التي قد ينبهر بها قليلو القدرة على التحليل، من هذه المكاسب:

اولا: صرف الانتباه عن امور سياسية معقدة وليست لها حلول جاهزة جاءت سلسلة الانتخابات السعودية في مرحلة تخبط القيادة على أعلى مستوياتها، فرغم تولي الملك عبد الله العرش بطريقة سلسة إلا ان مشكلة القيادة لم تحل بعد فالسعودية لا تزال رهينة الملوك الخمسة، هذه المعادلة المعروفة للجميع وهي معادلة صعبة الحل لأسباب لا مجال لتفصيلها. أتت الانتخابات لتصرف النظر عن هذه المعضلة وتوجه الانتباه الى احداث تروق لعدسات الكاميرات الصحافية، فسحر صندوق الانتخاب في محيط مستبد له اصداء عالمية ومحلية تبعد الاهتمام عن الامور الحساسة وغير المحسومة بعد. يأمل النظام ان تبنى شرعية جديدة قائمة على التضليل وخداع الصندوق السحري خاصة بعد تصدع الشرعيات القديمة السابقة الذكر.

ثانيا: صندوق الانتخاب ما هو إلا محاولة يائسة لفك الحصار العالمي الذي تواجهه السعودية اليوم وخاصة رموز النظام. بعد احداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر اصبح النظام السعودي متهما ليس فقط من قبل الولايات المتحدة بل حتى من دول الجوار. صورة السعودية كمصدرة للارهاب قد تأصلت في المخيلة العالمية والعربية. خذ مثلا دول الخليج، فرغم ان هذه الدول قد لا تجرؤ على مواجهة الاخ الأكبر مباشرة حيث ان الكل يتململ من هيمنته السياسية إلا ان معظم هذه الدول سلطت انتقادها على الفكر الديني السعودي متجاوزة بذلك خطر المواجهة ان هي اشارت بالبنان الى تململها من السيطرة السياسية الواضحة. فكما استعملت الولايات المتحدة خطاب محاربة الفكر المولد للارهاب والمعتقد ان مصدره السعودية كذلك دول الخليج وبقية الدول العربية اذ ان الجميع ما زال غير قادر على التصدي للهيمنة السعودية بشكل مباشر إما لسبب استراتيجي او اقتصادي بحت. آثر الجميع ان يصيغ تململه من الهيمنة السعودية بشن هجوم واضح وصريح على ما يسمى بالفكر الديني السعودي وهي محاولة للتهرب من مخاطر المواجهة الصريحة والمفتوحة مع نظام اعتبره الكثير نظاما ثقيلا على دول الجوار العربي والخليجي. عند هذه اللحظة أطل علينا صندوق الانتخاب في قفزات بهلوانية من اجل اختراق الحصار العدائي الذي احاط بالنظام السعودي منذ ان حطمت الطائرات ناطحات السحاب الامريكية. اعتقد النظام ان باستطاعة صندوق الاقتراع قلب المعادلة والتي ربطته ليس فقط بالارهاب بل بالتخلف والبدائية.

ثالثا: من اهداف اطلالة صندوق الانتخاب الاستجابة للضغط الخارجي وخاصة الامريكي الذي اعتبر النظام السعودي نظاما يحرج الادارة الامريكية خاصة بعد اعمال العنف في الولايات المتحدة نفسها. يعرف النظام السعودي ان سحر الانتخابات السعودية سيصل بسرعة فائقة الى دلاس وواشنطن ونيويورك وسيجعله أقل احراجا للادارة الامريكية المتهمة من قبل الامريكيين ذاتهم بالتعاون مع انظمة ديكتاتورية رجعية في المنطقة. جاء صندوق الانتخاب السعودي لينتشل الادارة الامريكية من مأزقها في بلادها وليس في بلادنا. اصبح صندوق الانتخاب خيارا استراتيجيا للأنظمة ذاتها وليس استجابة لمطالب شعبية بتوسيع المشاركة السياسية. وان وجدت مثل هذه المطالب الشعبية في الداخل فقد تم تجنيدها في خدمة المشروع الانتخابي المقنن من قبل النظام السعودي نفسه. فدخل الجميع وخاصة اولئك المطالبين بمثل هذه الانتخابات الشكلية في الصندوق ذاته واقفل عليهم الى اجل غير مسمى او الى مرحلة قادمة. دخولهم في الصندوق استراتيجية خطط لها النظام من اجل استيعاب هذه الاصوات وربما التخلص من صداها تحت سقفه هو.

رابعا: من اهداف صندوق الانتخابات استعراض عضلات النظام واظهار قدرته على التحكم بالمسيرة السياسية وتحقيق النتائج المتوقعة. فنجاح مرشحين من اتجاه معين او وصول امرأة الى مجلس ما لا يأتي بطريقة عفوية وانما عن طريق سلسلة من الاحداث والمناقشات والمناورات التي يسيطر عليها النظام. تكريس النتيجة يؤكد دور السلطة كعامل رئيسي ومحرك جوهري في اللعبة السياسية وليس دور الناخب او المرشح. عندها تتضح الصورة للجميع ان ما تريده السلطة ما هو إلا تحصيل حاصل، وهذا بالفعل ما حصل في سلسلة الانتخابات السعودية التي جرت منذ عام 2005، وان كانت الاجواء السياسية تتطلب نتائج انتخابات معينة كفوز النساء مثلا نجد ان النظام مستعد لذلك من خلال التحكم المسبق بالنتائج الانتخابية، اما اذا كانت هذه الاجواء تدفع بالسلطة لضمان نجاح تيارات اسلامية مثلا فهي ايضا تستطيع ان تعلن عن حملات انتخابية تأتيها بالنتيجة المرجوة. اذن الانتخاب في ظل النظام الاستبدادي المفتقد لكل مظاهر ومؤسسات وقوانين العمل السياسي ما هو إلا استراتيجية سياسية يستغلها النظام لتحقيق اهدافه الخاصة به على حساب المطالب الحقيقية بالاصلاح السياسي الفعلي وليس الشكلي. وان استغرب البعض من تبني النظام السعودي للانتخابات رغم انه نظام يستطيع ان يقمع جميع المطالبات السياسية ويسكت الاصوات المرتفعة حتى لو كانت خارج الحدود بهذه السرعة، فالمتتبع للحدث يعرف جيدا ان النظام مهما كان قمعيا واقصائيا إلا انه يظل يحتاج الى شرعية الشعار التي تضمن له تبني سلطته من قبل شرائح اجتماعية مختلفة هو بأمس الحاجة لها. ترويج شعار الانتخاب هو وسيلة لتوسيع الشرعية واستقطاب الاجماع على مركزية السلطة في عملية الاصلاح السياسي. عندما تروج السلطة للعملية الانتخابية خاصة على خلفية مستبدة نستطيع ان نجزم انها تنطلق من منطلق ضعف وليس قوة. النظام السعودي وصل الى مرحلة الضعف هذه نتيجة عوامل داخلية وخارجية فلجأ الى صندوق الاقتراع في محاولة يائسة لانتشال نفسه من بئر قد وقع بها بعد ان حفرتها يداه هو. ستستمر مهزلة الانتخابات السعودية وستتكرر كمسرحية معروفة الانتاج والتصميم ومحددة ادوار لاعبيها ولن نفاجأ اذا اعلنت القيادة انها سترشح نفسها للانتخاب في المستقبل فتفوز بعدها بنسبة 99 % ملتحقة بذلك الطيف السابق والحالي من رجالات العرب.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

السياسة الغربية التي لا يضبطها شيء

د. علي محمد فخرو

■ من بين بعض مساوئ مشروع الحداثة الأوروبي (وهو ليس المشروع الحداثي الوحيد المطروح على العالم) إصراره على إستقلالية مجال وممارسات حقل السياسة عن الحقول الأخرى. لقد تجلّى ذلك الإستقلال والفصل في أوضح صوره عندما ألحّت بعض المدارس الليبرالية الغربية على إستقلال السياسة عن الإقتصاد في نظرتها للديمقراطية.

فالديمقراطية بالنسبة لتلاميذ تلك المدارس هي الديمقراطية السياسية التي تقوم على مبادئ من مثل مبادئ الحرية الفردية، وحرية تكوين الأحزاب والنقابات وتنظيمات المجتمع الأخرى، والانتخابات الدورية، وفصل السلطات الثلاث، وتداول السلطة إلخ... أما الديمقراطية الإقتصادية الاجتماعية التي تقوم على مبادئ توزيع الثروة العادل، وتساوي الفرص، ومحاربة الفقر، والحق في عمل مجز، وحقوق التعليم والرعاية الصحية إلخ.. فإنها، بالنسبة لمنطقهم، تنتمي إلى مجال آخر غير السياسة.

وينطبق الأمر نفسه عند هؤلاء على إصرارهم على فصل السياسة عن الأخلاق والقيم وتعاليم الدين والعواطف الإنسانية والقوانين. والواقع أنه إذا كانت السياسة هي علم وفن ممارسة الحكم فان فصلها عن تأثيرات وضوابط الحقول الأخرى سيعني بالضرورة قابليتها للشطط والسقوط في الرذيلة، وهذا بالضبط مانراه أمامنا كل يوم.

فالرئيس الأمريكي بوش تدمع عيناه وهو يتعاطف مع عائلات وأحباء ألفين وخمسمائة جندي أمريكي ممّن قضوا نحبهم في مغامرة إستعمار أرض العراق لكنه لايذكر بكلمة رثاء واحدة أو بتنهيدة، حتى ولو كانت كاذبة، عشرات الألوف من رجال ونساء وأطفال شعب العراق الذين قتلهم جنود ألته الحربية البربرية. فالسياسة الماكيافيلية تقتضي سكب الدموع من أجل حزبه في الانتخابات القادمة بينما غياب الأخلاق والعواطف الإنسانية، غير المسموح بها في عالم السياسة، يؤدي إلى محو وجود العراقيين وإلى نفي حقّهم في المواساة في المشهد السياسي الأمريكي. وهو نفس المنطق الذي يجعل هذا الرجل الأمريكي الأحمق يحسب ألف حساب لأموال وسطوة وإعلام اللوبي الصهيوني في الساحة السياسية الأمريكية ويغمض العين والضمير والعقل عن عذابات وأنين وجوع وعري الشعب الفلسطيني لأن ذلك المشهد يخصّ ساحة سياسية أخرى خارج أمريكا.

أما بالنسبة للمسؤولين العرب فان أخوّة الدين لايسمح لها أن تؤثّر على حقل السياسة. فمن أجل قاعدة السياسة التي تقول بأن لاتزعج النمّر حتى لايعضّك يساهمون في إذلال وحصار الحكومة الفلسطينية المنتخبة، وفي الهرب من الساحة العراقية، وفي طلب المزيد من التطمينات النووية الإيرانية بدلاً من طلب تلك التطمينات من الدولة التي تهدّد بشنّ حرب ذرية على شعب إيران المسلم.

وفي الساحات السياسية العربية المحلية تُكسر الوعود وتنقض العهود ويمارس الكذب وتترسخ المحسوبية وينتشر الفساد المالي والاقتصادي والإداري وذلك باسم الضرورات والظروف السياسية.. وهنا أيضاً لا مكان للدين ولا للأخلاق.

لقد بدأت مسيرة استقلال السياسة بفصلها عن الدين، بما في ذلك ضوابطه الأخلاقية والقيمية. ثم تبع ذلك فصلها عن الاقتصاد حتى ترتع الرأسمالية المتوحشة ويمرح اقتصاد السوق. ثم كان من الطبيعي أن تفصل العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية والإنسانية لنصل إلى وضعنا الحالي الذي تتطور فيه التكنولوجيا دون ضابط علمي أو أخلاقي أو بيئي. ويظهر أننا لن نرى نهاية لهذا العبث.

إن السياسة التي ليس لها ضابط قد فتحت المجال لممارستها من قبل المثلومين في إنسانيتهم والمشوّهين في ضمائرهم وثقافتهم. والنتيجة أن سمعة السياسيين، ومعهم السياسة، قد وصلت إلى الحضيض في كل العالم. يقول الكاتب الانكليزي جون جَري: لايدخل السياسة عندنا إلاّ أمثال باعةَ السيارات المستعملة (إشارة إلى الخداع والكذب والمساومة التي يمارسها كثير منهم). ومن قبل قال رئيس فرنسا الراحل يوميدو: إن رجل الدولة هو السياسي الذي يخدم بلده، أما السياسي فهو رجل الدولة الذي يخدم نفسه.

إذا كنا نطمع في بناء حداثة عربية فلنأخذ العبر من أخطاء الحداثة الغربية فهي كثيرة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364